

متطلبات تفعيل المشاركة المجتمعية في ضوء الاتجاهات المعاصرة

أحمد محمود عبد الحميد محمد*

إشراف

د / سماح رشاد إبراهيم***

أ.م.د / أميرة محمد محمود شاهين**

المستخلص

هدفت الدراسة الى الوقوف على متطلبات تفعيل المشاركة المجتمعية بمدارس التعليم الأساسي في مصر، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وتوصلت الدراسة لعدة نتائج أهمها: وجود قصور في تطبيق أو تفعيل دور المشاركة المجتمعية بمدارس التعليم الأساسي في مصر؛ نظراً لوجود تضارب ما بين اللوائح والتشريعات المنظمة لسير العملية التعليمية وأهداف المشاركة المجتمعية كما يعول جزء كبير من هذا القصور على انتشار ثقافة التعليم التقليدي وعدم جدوى وفاعلية المشاركة المجتمعية بمدارس التعليم الأساسي في مصر، وفي الختام أوصت الدراسة بتطبيق تصور مقترح من شأنه تفعيل دور المشاركة المجتمعية في مدارس التعليم الأساسي بمصر.

الكلمات الافتتاحية: متطلبات، المشاركة المجتمعية، الاتجاهات المعاصرة.

مقدمة:

من المعروف أن التعليم بجميع عناصره ومكوناته لا بد أن يتوافق مع المجتمع الذي يحقق أهدافه ويتحقق به، حيث تتأثر العملية التعليمية في قراراتها وقوانينها ولوائحها ونظمها بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والدينية والثقافية السائدة في المجتمع. وكل هذه القوى والعوامل تسمى بقوى التشكيل الاجتماعي، وينظر إليها المربون من زاوية مفهوم التربية المتكاملة على أنها قوى مربية حيث تضع الإنسان باستمرار في مواقف تعليمية وخبرات تربوية يواجه مشكلاتها ويستجيب لمثيراتها ويتصرف للوفاء بمطالبها: (التل، ٢٠٠٨، ٣٩٦)

ولقد أصبحت لا مركزية التعليم اتجاهاً عالمياً فهي تؤدي إلى تحسن ملموس في معايير الكفاءة والشفافية والمساءلة والاستجابة في تقديم الخدمة التعليمية، حيث تعني لا مركزية التعليم أنه يمكن تلبية الأولويات المحلية بشكل أفضل فعندما يصبح لدى المعلمين والمديرين والمجتمع المحلي المزيد من سلطات اتخاذ القرار فإنه من المفترض أن ينعكس ذلك على تحسين الجودة حيث يكون لديهم مصلحة قوية لتحقيق ذلك التحسين في جودة الخدمة، فالهدف من لا مركزية التعليم يكمن في التوصل إلى أساليب أفضل لإدارة الموارد المجتمعية سواء من المصادر الحكومية أو القطاع الخاص أو المجتمع المدني من أجل تحقيق الأهداف التعليمية. (محمد، ٢٠٠٩، ٦)

*باحث ماجستير قسم اصول تربية كلية البنات جامعة عين شمس
**استاذ اصول التربية المساعد بكلية البنات جامعة عين شمس
***مدرس اصول التربية بكلية البنات جامعة عين شمس
البريد الإلكتروني: a.makbol@yahoo.com

كما تُعد المشاركة المجتمعية أحد معايير جودة التعليم التي يجب أن تتحقق في العملية التعليمية كي تصل إلى أهدافها ومبتغاها ، فبدأً واحدة لا تصفق ، فيجب أن تتضافر جهود المجتمع بأكمله من أولياء الأمور وأفراد المجتمع المحلي ومجالس الأمناء ومنظمات المجتمع المدني في صنع مؤسسات تعليمية جيدة تحقق المعايير الدولية للتعليم وذلك بالتغلب على مشكلاتها وتوفير احتياجاتها المادية والبشرية وتوفير المناخ التربوي المناسب لتحقيق ذلك مما يتطلب أن تشارك هذه الفئات في العملية التعليمية مشاركة مباشرة وفعالة ومتابعة تنفيذها منسقة مع الإدارات التعليمية والمدرسية في هذا الشأن. (البطراوي ، ٢٠١٣ ، ١٠٠)

تأسيساً على ما تقدم، نحتاج إلى وضع رؤية لمستقبل التعليم في منظومة التعليم المصري ، حيث لم يعد التعليم للتعليم أو للوظيفة فحسب وإنما للتنمية ، فالمستقبل يفرض على خريجي مؤسساتنا التعليمية التنافس مع أشخاص من بلدان مختلفة من العالم ، فنحن في أشد الحاجة إلى التطور النوعي للتعليم العام ومخرجاته حتى نتمكن من الملاءمة بين المخرجات التعليمية وعمليات التنمية (أحمد ، ٢٠٠٧ ، ٢٩٥) ، مما يتطلب جعل التعليم مسئولية قومية تتحملها كافة منظمات المجتمع الحكومية والأهلية وتفعيل المشاركة المجتمعية باعتبارها أهم ركائز إستراتيجية تطوير النظام التعليمي في مصر على ضوء التوجهات المعاصرة مثل الجودة الشاملة واللامركزية الإدارية والمالية ، والإدارة الذاتية. (شطا ، ٢٠١٦ ، ٧١)

مشكلة الدراسة:

تُعد المشاركة المجتمعية أحد آليات توفير المناخ التربوي المناسب للمؤسسات التعليمية حتى تحقق أهدافها المرغوبة لتوفير عملية تعليمية على مستوى عالٍ من الكفاءة، كما تعد معياراً من أهم معايير الجودة الشاملة والذي يتطلب مشاركة أولياء الأمور ومجالس الأمناء وأفراد المجتمع المحلي من المهتمين بالعملية التعليمية في كل ما يخص المؤسسة التعليمية واتخاذ القرارات المنظمة للعمل ودعمها، والعمل على تذليل العقبات واستيفاء المتطلبات المادية والبشرية التي تحتاجها المؤسسة بل يمتد إلى متابعة تنفيذ كل خطط المؤسسة وأنشطتها بل والمشاركة فيها أيضاً. ومن هذا المنطلق فإنه يتحتم وجود علاقة ديناميكية تتميز بالتفاعل المتبادل بين المدرسة والمجتمع المحلي تقوم على إدراك كل منهما لأهمية الطرف الآخر بالنسبة له ومعرفته بحاجاته وسعيه إلى تلبية هذه الاحتياجات . (الدويك واخرون ، ٢٠٠٩ ، ٢٨٣) ، وذلك ضماناً لكفاءة العملية التعليمية ، وتحقيقاً للأهداف التي ينشدها المجتمع بجميع مؤسساته .

ولقد أكدت العديد من الدراسات الأدبية ومنها دراسة أحمد عبد المعبود أبوزيد شطا ٢٠١٦ على وجود العديد من المعوقات التي تؤثر على تفعيل المشاركة المجتمعية بالمدارس الثانوية بدرجة مرتفعة، منها : قلة الوعي بثقافة المشاركة المجتمعية في مجال التعليم، والكثافة الطلابية. (شطا ، ٢٠١٦ ، ٧٢)

وبناء على نتائج الدراسات السابقة ونتائج التقارير سألنا أنفسنا سؤالاً تذكّر لنا وجود قصور في تفعيل المشاركة المجتمعية على ضوء الاتجاهات المعاصرة ، فكان لزاماً علينا العمل على تفعيلها ، وذلك حرصاً على تحقيق أهداف العملية التعليمية ورفع كفاءتها، ومن ثم تحاول الدراسة الحالية الإجابة عن السؤال الآتي :ما دور المشاركة المجتمعية في ضوء الاتجاهات المعاصرة بمدارس التعليم الأساسي في مصر ؟ وتتفرع منه الأسئلة التالية:

- ١- ما الإطار المفاهيمي للمشاركة المجتمعية ؟
- ٢- ما الاتجاهات المعاصرة الداعمة للمشاركة المجتمعية ؟
- ٣- ما المعوقات التي تواجه المشاركة المجتمعية ؟

٤- ما التصور المقترح لمتطلبات تفعيل المشاركة المجتمعية؟

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى :

- ١- التعرف على الإطار المفاهيمي للمشاركة المجتمعية على ضوء الاتجاهات المعاصرة .
- ٢- الوقوف على أهم الاتجاهات المعاصرة الداعمة للمشاركة المجتمعية .
- ٣- إعداد تصور مقترح يوضح متطلبات تفعيل دور المشاركة المجتمعية.

أهمية الدراسة :

تفيد هذه الدراسة القائمين على الإدارات المدرسية المعنيين بالعملية التعليمية وأفراد المجتمع المحلي ومؤسسات المجتمع المدني بكشفها عن دور المشاركة المجتمعية على ضوء الاتجاهات المعاصرة ، وكيفية الاستفادة منها بحيث تكون هذه المؤسسات فاعلة في المجتمع تؤثر فيه وتتأثر به.

مصطلحات الدراسة:

المشاركة المجتمعية : Social Participation

المشاركة لغة: ورد في لسان العرب أن التشارك يعني المشاركة في الغنيمة والشريك هو المشارك، وشاركت فناً بمعنى صرت شريكه، شريك وأشراك كما يقال نصر وأنصار، والأشراك جمع الشرك وهو النصيب، وشركاء بمعنى مستوون في الشيء، وطريق مشرك أي طريق يستوي فيه الناس . (ابن منظور، ٩٨٢-٩٨٣)

المشاركة المجتمعية في التعليم هي عملية التفاهم والتعاون وتقديم المشاورات وتبادل الآراء والمقترحات المتعلقة بالعملية التعليمية ما بين العاملين في المدرسة وأفراد المجتمع المحلي بمؤسساته المختلفة، وكذلك تبادل الخبرات والزيارات وتقديم الدعم الذي تحتاجه المدرسة لتحقيق رسالتها، من منطلق كونها مؤسسة تربوية اجتماعية تسعى لإعداد الجيل المؤهل والمدرّب لخدمة المجتمع الذي تربي فيه . (ابو عوض ، ٢٠١٣ ، ٨٧٢)

وتعرف بأنها : كافة الجهود التطوعية المادية وغير المادية المبذولة من جانب المجتمع المحلي بكل فئاته وهيئاته سواء الحكومية أو الخاصة بهدف المساهمة في تحسين العملية التعليمية وتعظيم الاستفادة من التعليم في تنمية المجتمع. _ رضوان و ناجي ، ٢٠٠٧ ، ١٦٧)

وتعرف إجرائياً " على أنها الجهود التطوعية التي تقدم من مجلس الأمناء وأولياء الأمور وأعضاء المجتمع المدني – مادية أو عينية - التي يقدمها المواطنون سواء كانوا أفراداً أو جماعات سواء بالرأي أو العمل أو التخطيط".

الدراسات السابقة :

تقوم الدراسة الراهنة بعرض أهم الأبحاث والدراسة السابقة المرتبطة بموضوعها - العربية منها والأجنبية :

١. دراسة : هايدي مصطفى سيد محمد ٢٠١٨ ، بعنوان : دور المشاركة المجتمعية في دعم التعليم الثانوي في ضوء المتغيرات المجتمعية المعاصرة

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع المشاركة المجتمعية في التعليم الثانوي العام، وكذلك التعرف على أهم المتغيرات المجتمعية المعاصرة على التعليم الثانوي العام، بالإضافة إلى أهم معوقات المشاركة المجتمعية، ووضع تصور مقترح لتفعيل دور المشاركة المجتمعية في دعم التعليم الثانوي، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وتم استخدام الاستبانة كأداة للدراسة، وبلغت عينة الدراسة (٨٠٠) من المديرين والمعلمين بمدارس التعليم الثانوي العام بمحافظة أسيوط، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها:

- غموض رسالة التعليم الثانوي عند معظم القيادات المجتمعية والمؤسسات الاقتصادية.
- انخفاض المردود من المشاركة مقارنة بتكلفتها.
- إلقاء مسؤولية تطوير ودعم التعليم الثانوي العام على الدولة.

٢- دراسة: احيابور فرانسيس، ٢٠١٧، بعنوان "تقييم المشاركة المجتمعية في تحسين تقديم التعليم الأساسي في منطقة جوموا الشرقية، المنطقة الوسطى غانا". هدفت الدراسة إلى استكشاف مدى مشاركة المجتمعات في مقاطعة جوموا الشرقية في تحسين تقديم التعليم الأساسي، والمنهج المستخدم هو المنهج الوصفي واستخدمت الاستبيان كأداة لجمع البيانات الأولية، ومجتمع الدراسة يتألف من عينة من رؤساء المدارس والمعلمين الأساسيين، ولجنة إدارة المدارس وجمعية الآباء والأمهات والمديرين التنفيذيين للجنة الوحدة. تم اختيار المجيبين باستخدام طريقة أخذ العينات العشوائية. وتوصلت الدراسة إلى:

١. أفراد المجتمع كانوا على دراية بضرورة المشاركة في توفير التعليم الأساسي ورأوا أن مشاركتهم مهمة للغاية لتحسين تقديم التعليم. ومع ذلك، كان لديهم القليل من المعرفة حول الأدوار المحددة التي يحتاجونها للعب في المدرسة لتحسين تقديم التعليم.
٢. قلة فهم القضايا التعليمية وضعف التواصل وقلة الموارد والوقت من جانب أولياء الأمور وأفراد المجتمع بشكل عام كانت نكسات كبيرة للمشاركة في تقديم التعليم في المنطقة.
٣. الطرق الثلاث الأولى لتحسين تقديم التعليم كانت تستخدم اللغة المحلية في الاجتماعات، وإبلاغ أفراد المجتمع بالأشياء الإيجابية التي تحدث في المدرسة وضمان التواصل الفعال بين المدرسة والمجتمع من خلال إشراك أفراد المجتمع في اتخاذ القرارات بشأن المدرسة.

٣. دراسة: أحمد عبد المعبود أبوزيد شطا، ٢٠١٦، بعنوان: دور المشاركة المجتمعية كمدخل لتطوير أداء المدارس الثانوية في ضوء المعايير القومية لجودة التعليم، دراسة ميدانية بمحافظة دمياط

وهدفت الدراسة إلى التعرف على واقع تفعيل المشاركة المجتمعية في مجالاتها المختلفة بالمدارس الثانوية، والمعوقات التي قد تحول دون تفعيل المشاركة المجتمعية بالمدارس الثانوية على الوجه المطلوب للوصول لعدد من التوصيات المقترحة لتفعيل المشاركة المجتمعية بالمدارس الثانوية في ضوء المعايير القومية للتعليم.

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي المسحي، وقام الباحث ببناء استبيان حول أهداف الدراسة تم تطبيقه على (١٢٣) أخصائياً اجتماعياً بما يشكل (٨٣%) من الأخصائيين الاجتماعيين بمدارس التعليم

الثانوي العام بمحافظة دمياط خلال الفصل الدراسي الأول من العام الدراسي ٢٠١٥ / ٢٠١٦. وقد توصلت الدراسة إلى ما يلي:

- قصور تفعيل المشاركة المجتمعية بالمدارس الثانوية في مجالات: الشراكة مع الأسرة، وخدمة المجتمع، وتعبئة موارد المجتمع المحلي، والعلاقات العامة والاتصال بالمجتمع جاء بدرجة متوسطة .
- وجود العديد من المعوقات التي تؤثر على تفعيل المشاركة المجتمعية بالمدارس الثانوية بدرجة مرتفعة، والتي أهمها: قلة الوعي بثقافة المشاركة المجتمعية في مجال التعليم، والكثافة الطلابية.

٤. دراسة : محمد منصور أحمد ٢٠١٤ ، بعنوان : المدارس المستقلة مدخلاً لتفعيل المشاركة المجتمعية بمرحلة التعليم الأساسي نموذجاً . هدفت الدراسة إلى التعرف على مجالات الاستقلال الذاتي لمدارس التعليم الأساسي في مصر ودورها في تفعيل المشاركة المجتمعية. وكذلك دور مدخل الإدارة المتمركزة على المدرسة كمتطلب لاستقلالية مدارس التعليم الأساسي ودور المشاركة المجتمعية فيها، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي .

وتوصلت الدراسة إلى وجود ضعف في المشاركة المجتمعية في العملية التعليمية في ظل الجهود الإصلاحية التي تتسم بالمركزية وغياب النزعة التشاركية، مما يؤكد على ضرورة تبني خطة إستراتيجية قومية شاملة ومتكاملة يتم من خلالها تطبيق مدخل الاستقلال الذاتي بمدارس التعليم الأساسي لتفعيل المشاركة المجتمعية في المدرسة وتحولها من النمط المركزي التابع إلى النمط الذاتي الاستقلالي.

المبحث الأول : الإطار المفاهيمي للمشاركة المجتمعية :

١ - مفهوم المشاركة المجتمعية Community Participation

جاء في مختار الصحاح كلمة شاركه أي صار شريكه واشتركا في كذا وتشاركا، وعرفها معجم العلوم الاجتماعية على أنها المساهمة والتعاون في وجه من أوجه النشاط. (خاطر ، ١٩٥٣ ، ٣٠٠)

وتعرف المشاركة المجتمعية بأنها العملية التي يلعب من خلالها المواطنون بما يستطيعوا أو يملكون من رغبة حقيقية دورا في برامج ومشروعات التنمية، وفي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في بلدهم وذلك بوضع أهداف وسياسات المشاركة واستراتيجياتها واقتراح أفضل الوسائل لتحقيق تلك الأهداف وتقييم إنجازاتها. (مجاهد ، ٢٠٠٨ ، ٩٠)

وعرفها سيد عثمان على أنها اشتراك الفرد مع الآخرين في عمل ما يمليه الاهتمام وما يتطلبه الفهم من أعمال تساعد الجماعة في إشباع حاجاتها وحل مشكلاتها والوصول إلى أهدافها وتحقيق رفاهيتها والمحافظة على استمراريتها. (عثمان ، ٢٠٠٧ ، ٢٧١) وعرفها يسرى دعيبس على أنها الدور الذي يلعبه الأفراد في العمليات الحكومية من حيث التمثيل والاستشارات والاشتراك في عمليات التنمية. (دعيبس ، ٢٠١١ ، ١٣)

وترى إيمان القفاص أن المشاركة المجتمعية هي الجهود التي يقوم بها الأفراد بجميع فئاتهم ومؤسسات المجتمع المدني في مجال التخطيط واتخاذ القرار والتنفيذ والتقييم لعناصر العملية التعليمية

ويتحقق من خلال هذه المشاركة استيفاء احتياجات المشاركين وتحقيق الصالح العام . (القفاص ، ٢٠٠٣ ،
(١٧)

٢ - أهمية المشاركة المجتمعية:

تعد المشاركة المجتمعية إحدى الأدوات التي يمكن من خلالها النهوض بالمجتمع والارتقاء به ، والعمل على تحسين مستوى حياة المواطنين اجتماعيا واقتصاديا وذلك من خلال إسهام أبناء المجتمع تطوعا في جهود التنمية سواء بالرأي أو بالعمل أو بالتمويل، وحث الآخرين على المشاركة ، وعدم وضع العراقيل أمام الجهود المبذولة من جانب قيادات المجتمع وغير ذلك من الأمور التي تؤدي إلى تنمية المجتمع وتحقيق أهدافه .

فظم التعليم في جميع دول العالم تحتاج إلى دعم ومساندة دائمة من الجماهير والمجتمع المدني لتحقيق أهداف التعليم ويأتي هذا الدعم في الغالب من أولياء الأمور في سبيل تحسين جودة تعليم ابنائهم ومن المنظمات والمؤسسات المدنية وأجهزة الإعلام المهمة بالتعليم.

وقد أصبح التعليم هو المشروع الأكبر في مصر فبذلك لم يعد مسؤولية وزارة التربية والتعليم فحسب بل أصبح مسؤولية قومية يشارك فيها الجميع بما فيهم القطاع الخاص ورجال الأعمال حيث يقومون بتخفيف عبء التعليم عن كاهل الدولة والمساهمة في توفير الفرص التعليمية لأبناء المجتمع وبذلك تتم عمليات تطوير التعليم بحيث يصبح ملائما لاحتياجات المجتمع، انطلاقاً مما يلي (مجاهد ، ٢٠٠٨ ،
(٩٧):

- ارتفاع الوعي لدى الآباء والأمهات بأهمية التعليم ويتجلى ذلك في زيادة حجم الطلب على التعليم لدرجة تجاوزه للإمكانيات المتاحة

- الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي يواجهها المجتمع

- ضعف قدرة وزارة التربية والتعليم على الوفاء بتحقيق ما يطمح إليه المجتمع من تقديم الخدمة التعليمية والتربوية المتميزة نظرا لارتفاع تكلفة التعليم .

وتتبع أهمية المشاركة المجتمعية في التعليم من الاعتبارات التالية (سليم ، ٢٠٠٥ ، ٢٥-٣٠):

– **التنمية الثقافية** ، فالتغيرات الناشئة عن التقدم العلمي وتطبيقاته التكنولوجية وما يصاحبها من قابلية الفرد والجماعة لإدراك المنجزات الحضارية لهذا التقدم تستلزم أدوارا لكافة التنظيمات المجتمعية لحماية الثقافة السائدة في المجتمع وصنع تنمية ثقافية أفضل وأكثر ملاءمة في ضوء الواقع المعاصر والتحديات المستقبلية

– **التنمية المهنية** فنتيجة للتغيرات المتلاحقة في سوق العمل تظهر مجموعة من الأعمال تتطلب مهارات معينة فتستلزم هذه الأعمال مشاركة فعالة من التنظيمات المجتمعية والمهنية من أجل تنمية مهنية مستمرة وخاصة في ظل النقد الموجه للمؤسسات التربوية بأنها لا تعد الفرد إعدادا جيدا يتناسب وسوق العمل بما يتطلبه من معارف ومهارات.

– أزمة الإنفاق في مجال التعليم ومن أجل مواجهة هذا الأمر ظهرت توجهات في ترشيد الإنفاق على التعليم تقتضي ضرورة مشاركة منظمات المجتمع المدني في تحمل الأعباء في مجال التعليم ، فإعداد الطلاب ورعايتهم مسئولية مشتركة بين الأسرة والمدرسة وكافة كيانات المجتمع فلا يمكن تغييب أي من هذه التنظيمات المجتمعية في المشاركة الفعالة في قضايا التربية والتعليم.

٣- أهداف المشاركة المجتمعية في التعليم :

إن للمشاركة المجتمعية أهداف سامية وراقية فيها تتماسك المجتمعات وتنمو الأجيال نموا صحيحا مبنيا على روح التعاون بين الجميع مجسدا قول رسولنا الكريم(المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضا).

وتتمثل أهداف المشاركة المجتمعية في التعليم فيما يلي (الوكيل ، ٢٠١٦ ، ٥٣):

- توفير الدعم المادي والمالي للمدرسة مما يؤدي بدوره إلى الحد من بعض المشكلات التي يعاني منها التلاميذ
- توفير التمويل الكافي لتطوير إدارة التعليم وتجويد نوعية التلاميذ وزيادة معدلات الأداء لديهم .
- تنمية قيم المشاركة المجتمعية والمسئولية والانتماء للوطن والاتجاه الإيجابي نحو المدرسة والتعليم وذلك عن طريق تقوية العلاقة بين المدرسة والمنزل من خلال تفعيل دور مجالس الآباء.
- تحسين جودة المنتج التعليمي بما يتفق ومعايير الجودة الشاملة والمعايير القومية للتعليم.
- تبادل الأفكار والخبرات بين المدرسة والمجتمع المحلي مما يؤدي إلى تحقيق التطور والتنمية لكل من المدرسة والمجتمع وربطهما معا.
- تفهم المجتمع للمشاكل والمعوقات التي يعاني منها التعليم ، وتقدير حجم الإنجازات والنجاحات.
- ربط التعليم بسوق العمل والمجتمع.
- تطوير النظرة إلى فلسفة التعليم على أنه إعداد الأفراد للحياة أكثر من مجرد إعداد للمرحلة الجامعية.
- دعم ومساندة الجهود الذاتية لمجالس الأمناء والآباء والمعلمين والاتحادات الطلابية.
- تطبيق نظام اللامركزية في إدارة التعليم خاصة في النواحي المالية.
- إشراك الطلاب في علاقات المجتمع وشؤونه والتعرف على قضاياهم ومشكلاته .

٤ - أسس المشاركة المجتمعية في التعليم : The foundations of community partnership in education

هناك أسس للمشاركة المجتمعية في التعليم يجب أن تؤخذ في الاعتبار حتى تكون مشاركة المجتمع للنهوض بالتعليم ناجحة وفعالة ونذكر هذه الأسس فيما يلي (عبيدان ، ٢٠٠٤ ، ٥٥):

– الإيمان بأن المشاركة المجتمعية ضرورة حتمية يجب تفعيلها وتواجدها في المدرسة باعتبارها عاملاً مساعداً في إزالة العقبات والتحديات التي تعرقل تقدم العملية التعليمية التربوية من خلال طرح الأفكار وإبداء الآراء.

– إتاحة الفرصة لمشاركة فعّلية في تخطيط وتنظيم البرامج التعليمية داخل المدرسة.

– دعم الثقة والتواصل بين المجتمع والمدرسة بصورة منتظمة ومستمرة للوصول إلى الأهداف التعليمية من خلال المشاركة في الأنشطة والفعاليات.

– الوعي التام لدى كل من المجتمع والمدرسة بأهمية التعاون بينهما في إعداد مخرجات تعليمية وتربوية قادرة على مواكبة متطلبات الحياة.

– توفير الشروط الفكرية والمادية مثل مكافحة الأمية والتنمية التربوية والثقافية والإعلام والتربية المستدامة.

– وجود التشريعات والمؤسسات المجتمعية التي تنهض بعملية المشاركة وتنظيم جهودها وتوظيفها لخدمة المجتمع.

– رفع مستوى التنمية في كافة المجالات وعلى كل المستويات بما يضمن الإسهام الإيجابي للمشاركة المجتمعية.

– تنمية الشخصية الديمقراطية الجادة والواعية بأمر الوطن مما يشجع المشاركة المجتمعية ولا يأتي ذلك إلا من خلال الاهتمام بالتنشئة الاجتماعية في البيت والمدرسة والمجتمع وتربية المواطنين على المشاركة والعمل التطوعي وتوحيدهم على الممارسات الديمقراطية.

– ضرورة وجود تنسيق وتكامل بين الجهود المجتمعية والجهود المدرسية في إطار التعاون بين الجانبين.

– ضرورة إشعار المشاركين بأن مشاركتهم سيكون لها عائد عليهم وعلى أبنائهم في المستقبل يتمثل في توفير خدمة تعليمية جيدة. (العزيمي، ٢٠٠٦، ٨٨-٨٩).

المبحث الثاني : الاتجاهات المعاصرة للمشاركة المجتمعية ودورها في العملية التعليمية :

من المعروف أن نظم التعليم في جميع دول العالم في حاجة إلى دعم ومساندة من المجتمع بكامل فئاته حتى تحقق أهدافها، وفي الغالب يأتي هذا الدعم عادة من أولياء الأمور وأعضاء المجالس المحلية، بهدف تحسين جودة تعليم أبنائهم، ومن المنظمات والمؤسسات المدنية وأجهزة الإعلام المهتمة بالتعليم فضلاً عن باقي فئات المجتمع. ومن أجل تحقيق الأهداف المرجوة من التعليم وتحقيق مبادئ جودته لأبد من دراسة مدى فاعلية المشاركة المجتمعية في بعض الاتجاهات المعاصرة مثل إدارة الجودة وعلاقتها بالمشاركة المجتمعية، ونظام لامركزية التعليم ودور المشاركة المجتمعية فيه، ثم كيفية تفعيل الإدارة الذاتية للمدرسة ومشاركة المجتمع المدني فيها للوصول إلى الأهداف الموضوعية للمشاركة المجتمعية.

١. المشاركة المجتمعية في ضوء إدارة الجودة الشاملة :

تعد الجودة أحد السمات الأساسية للعصر الحاضر، وذلك لانتساع استخدامه، وازدياد الطلب عليه في كثير من جوانب الحياة المعاصرة، فالعالم اليوم يعتقد مبدأ الجودة الشاملة؛ والعالم كله مشترك في سوق علمية واحدة تتنافس فيها كل الدول (الزواوي ، ٢٠٠٣ ، ٤) . ويعد التعليم أحد الاحتياجات الرئيسية للمجتمعات الإنسانية كافة، والجودة في التعليم هي الانتقال من ثقافة الحد الأدنى إلى ثقافة الإتقان والتميز، لذا دأبت هذه المجتمعات وبشكل مستمر على العمل نحو تطوير المؤسسات التعليمية بما يفي باحتياجات الحاضر ويتلاءم مع معطيات المستقبل، ودعا اتساع وانتشار الحاجة إلى الخدمات التعليمية في الوقت الحاضر إلى إضفاء أعباء كبيرة على القطاع العام كمصدر وحيد للخدمة التعليمية، الأمر الذي تطلب قيام القطاع الخاص بالمشاركة في تقديم هذه الخدمات التعليمية إلى المستفيدين ونتج عن هذا تبلور مفهوم "صناعة التعليم" في السوق "المجتمع" إضافة إلى أن التغيير السريع في البنى الثقافية والمعرفية والتكنولوجية على مستوى العالم أدى إلى التقويم المستمر لرسالة ونشاطات المؤسسات التعليمية سواء في القطاع العام أو الخاص (البكر ، ٢٠٠١ ، ٨٣) .

ولقد عُرفت إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات التربوية والتعليمية بأنها "استراتيجية تستهدف دفع إدارة المدرسة على الالتزام بالتحسين المستمر والأساليب الإدارية عن طريق تحسين المدخلات، العمليات، المخرجات، وإيجاد مناخ يشجع جميع العاملين في المدرسة على المشاركة الفعالة في عمليات التغيير تجاه تقليل الهدر وتعظيم المردود التربوي" (البويهي ، ٢٠٠١ ، ٣٧) .

لقد أكد هتشنز (السلمي ، ٢٠١٢ ، ١) Hutchins على أن إدارة الجودة الشاملة تقوم على مبادئ أساسيين على الأقل هما:

١. وجود إستراتيجية عمل معدة على أساس بيانات ومعلومات هدفها التعرف على نقاط الضعف والقوة لدى المنافسين.

٢. وجود سياسة لتحسين وتطوير الهياكل الإدارية بهدف تحقيق معدلات أسرع للتحسين في أداء جوانب العمل والخدمات تفوق المعدلات التي يتوقعها المنافسون الآخرون.

كما أن هناك عدداً من المبادئ الإدارية التي تشكل مرتكزات إدارة الجودة الشاملة وهي (الخطيب ، ٢٠٠٦ ، ٢٥):

أ. الالتزام طويل الأجل بإحداث التطوير المستمر في كل العمليات والأنشطة.

ب. تبين مفهوم العيوب الصفرية بمعنى الأداء السليم من أول مرة دون أخطاء.

ج. التدريب الفعال لجميع العاملين على أسس الجودة.

د. التركيز على مبدأ تقليل التكلفة الكلية (رستم ، ٢٠٠٣ ، ٢٢)

ويحظى توظيف المشاركة المجتمعية باهتمام عالمي منقطع النظير فالكثير من الدول تعمل على الربط بين النظام التعليمي والمؤسسات المجتمعية المختلفة في جميع أوجه العملية التعليمية ، ولقد نتج عن توظيف أنظمة المشاركة المجتمعية في العملية التعليمية تقدماً ملموس الأثر، نتيجة لتميزها بسهولة التطبيق ، وقدرتها الفاعلة في تحسين أداء المؤسسات .

ويتمثل الهدف الأساسي من تفعيل المشاركة المجتمعية في العملية التعليمية في المساهمة في حل قضايا التعليم وتحسينه بهدف تحقيق الجودة التعليمية وتعظيم الاستفادة من التعليم في تنمية المجتمع ، فالمجتمع الخارجي يحمل بين أفراده كثير من الخبرات التي يمكن أن تساهم في مواجهة بعض مشكلات العملية التعليمية في المدارس ، ومن هنا تتضح أهمية المشاركة بين المشاركة المجتمعية وتحقيق الجودة الشاملة في العملية التعليمية ما يلي (سليم ، ٢٠٠٥ ، ٣٦-٣٧):

- أن المشاركة في حقل التعليم تصبح لازمة لتحقيق الديمقراطية التعليمية ، فتلك الديمقراطية التي تزايد اهتمام الفئات المستفيدة من التعليم وتؤكد الشعور بالمسؤولية تجاهه وتحرك الطاقات البشرية لزيادة فعالية النظام التعليمية وتحقيق الجودة التعليمية .
- تعد المشاركة تطبيقاً عملياً لمسئولية اجتماعية من جانب الفرد أو الجماعة نحو المجتمع الذي ينتمون إليه .
- تؤكد المشاركة المجتمعية على أن للإنسان الحق في المشاركة في قضايا مجتمعه عن طريق إبداء الرأي وتقديم المعونة للآخرين ومن ثم فهي مبدأ إنساني وديمقراطي .
- زيادة فعالية وجودة الخدمات وضمان تقوية انخراط الشركاء .
- إقامة ديناميكية جديدة مبنية على مقاومة الحدود التقليدية المقامة بين المؤسسات والمنظمات والأفراد
- إرساء أطر هيكلية وسلوكية وأنشطة جديدة توفر الفوائد لكل الأطراف المتعانة .

ومن هذا المنطلق فإن المشاركة تعكس إعادة صياغة العلاقة بين جميع المعنيين بالعملية التعليمية ، وهي رؤية جديدة للأدوار بين مؤسسات التعليم وبين الأهالي أو بينها وبين القطاع الخاص أو بينها وبين المتخصصين الأكاديميين أو ذوي الخبرة وغيرهم.

وتأسياً على ما سبق فإن توفير المتطلبات السابقة أمر أساسي وسابق للبدء بتطبيق الجودة الشاملة، وأن تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مدارس التعليم الأساسي يحتاج إلى جهود لا تتوافر لتحسين وتطوير الأداء فقط، بل تهدف إلى تحسين المدخلات والعمليات والمخرجات التعليمية، وهذا يتطلب من هذه المدارس إعادة النظر في رسالتها، وأهدافها، وغاياتها، وأولوياتها، وسياسات واستراتيجيات عملها التربوي، وأساليب التقويم التربوي ومعاييرها، وإجراءاته المتبعة فيها، وتتعدى إعادة النظر ذلك كله إلى تعرف حاجات المستفيدين بالدرجة الأولى، وهم التلاميذ، وما نوعية التعليم الملائمة والإعداد المناسب لتحقيق حاجاتهم، وتلبية رغباتهم الآتية والمستقبلية، إضافة إلى مراعاة وجهات نظر أولياء الأمور والمعنيين من أفراد المجتمع المحلي وهيئاته.

٢- المشاركة المجتمعية في ضوء لامركزية الإدارة :

إن نظام اللامركزية الإدارية بشكل عام هو أحد أساليب التنظيم الإداري يقصد به تعدد مصادر النشاط الإداري في الدولة ويتم على أساس توزيع اختصاصات الوظيفة الإدارية بين السلطة المركزية وبين الهيئات الإدارية المتعددة، فيكون لكل منها استقلالها في مباشرة اختصاصاتها الإدارية، وفي الإطار الذي تحدده السلطة المركزية، والذي يعرف بالرقابة الإدارية وتتحدد هذه الاختصاصات أما على أساس جغرافي إقليمي، وأما على أساس تربوي وظيفي ويطلق على هيئاتها اسم الهيئات اللامركزية الإدارية الوظيفية أو الهيئات اللامركزية في الإدارة التربوية .

ويعكس انتهاج اللامركزية -كنمط إداري- على مستوى المدرسة نتائج أكثر أهمية لعل أبرزها: تعزيز صلة المدرسة -ممثلة في مديرها ومعلميها وتلاميذها- بالمجتمع المحلي -ممثلاً في أولياء الأمور، وأفراد هذا المجتمع المهتمين بالتعليم، ورجال الأعمال وكافة مؤسسات المجتمع- ومن ثم تُصبح المدرسة أكثر استقلالية وتكون قاعدة المشاركة والمسؤولية عن تعليم التلاميذ ونتائج هذا التعليم أكثر اتساعاً (شنودة، ٢٠١١، ٧٥)

إن التطبيق الفعال لمبدأ اللامركزية -كنمط إداري- على صعيد المدرسة من شأنه أن: يمنح السلطات المحلية وأفراد المجتمع المحلي ومؤسساته وأولياء الأمور دوراً أكبر في إثراء العملية التعليمية، ويضمن جودة مخرجاتها من التلاميذ، ويزيد من دعم المهارات الإدارية لكافة المشاركين حتى يحققوا التوازن بين المسؤوليات والسلطات، خاصة إذا أدركنا أن المسؤولية الزائدة -التي يمنحها التفعيل الكفاء لمبدأ اللامركزية في إدارة المدرسة- يُصاحبها مُساءلة زائدة، كما يُصاحبها -أيضاً- أعباء عمل زائدة والتزام من قِبَل كافة المشاركين وخصوصاً أعضاء مجلس إدارة المدرسة.

٣. المشاركة المجتمعية في ضوء الإدارة الذاتية :

يُعد مُدخل الإدارة الذاتية عملية لا مركزية تعاونية لصناعة القرارات على مستوى الموقع المدرسي، وهذه العملية مُصممة لتحسين ظروف التعلم لدى التلاميذ وكافة العاملين وأعضاء المجتمع المحلي المشتركين بها، وتتم إدارة المدرسة في ظل هذا المدخل من خلال عملية إدارية يشترك فيها المدير والمعلمون وأولياء الأمور وكافة أصحاب المصالح، في صناعة القرارات المتعلقة بالمهام الوظيفية لذات المدرسة.

وفي هذا الصدد فقد رأى كل من : David, J. L. و Condoli, C. I. أن مُدخل الإدارة الذاتية يُعد من أهم أشكال الإصلاح الإداري منذ العقد الأخير بالقرن العشرين؛ حيث يمثل طاقة كامنة لتحفيز العاملين في المدرسة والمجتمع المحلي المحيط بها، نحو الإبداع التربوي، كما أن معظم دخل الإداري تتضمن نمطاً من المجالس المكونة من أصحاب المصالح في المدرسة، وأحياناً تُشارك هذه المجالس مدير المدرسة في السلطة؛ فتساعده في صناعة القرارات، وأحياناً أخرى يكون رأى هذه المجالس استشارياً فحسب، كما يُنظر للمدرسة ذاتية الإدارة باعتبارها وحدة صناعة القرارات وتنفيذها، كما يتم تحديد المهام الرئيسية لإدارة المدرسة في ضوء خصائص واحتياجات المدرسة نفسها أبرز ما يمكن أن تحققه الإدارة الذاتية من أهداف على صعيد المدرسة والمجتمع المحلي المحيط بها في (Candoli، ٢٠٠٥، ٣٧)

- تدعيم الروابط بين فريق إدارة المدرسة وأولياء الأمور وكذا المهتمين بقضايا التعليم على صعيد المجتمع المحلي المحيط بالمدرسة، مما يُتيح فرصة تحديد العوامل المسهمة في خفض الأداء بالمدرسة وتفسيرها بموضوعية كبيرة، ومن ثم صياغة مجموعة من الحلول الابتكارية للقضاء على هذه العوامل وبما يُساهم في تطوير الأداء بالمدرسة وزيادة فعاليتها.
- توفير الرعاية الكافية لجميع تلاميذ المدرسة بما يضمن تفوقهم ويؤثر -بالإيجابية- على مستوى تعليمهم وهذا يشجع -بدوره- على التفوق والمنافسة بين المدارس، ومن ثم حرية اختيار أفراد المجتمع للأنسب من بينها وإمكانيات وأهداف كل أسرة على صعيد هذا المجتمع لتعليم أبنائهم.

- تفعيل آليات المشاركة بين كافة العاملين بالمدرسة وأولياء الأمور وقيادات المجتمع المحلي المحيط ومؤسساته ضمناً لتطبيق اللامركزية في إدارة المدرسة.
- تشجيع الرقابة الذاتية لدى العاملين بالمدرسة، وذلك من خلال الاتفاق معاً على مواصفات الأداء الفعال لكل منهم وربط الحوافز بمستويات أدائهم.

مما سبق يمكن القول إن المشاركة المجتمعية من الموضوعات المهمة التي كانت ولا زالت تشغل التربويين للوصول من خلالها إلى مستوى أعلى من جودة التعليم، فبعد طرح الإطار المفاهيمي للمشاركة المجتمعية من تعريف المشاركة المجتمعية والمصطلحات المرتبطة بها، وعرض أهميتها وأهدافها، ثم أسس المشاركة المجتمعية وخصائصها وأطرافها وصورها والجهود المبذولة من الجمعيات الأهلية ووزارة التربية والتعليم والمعوقات التي تواجه كلاً منهما، نخلص إلى أنه لا بد من:

- التحول من فكرة كون التعليم مسئولية الحكومة فقط إلى فكرة قومية التعليم وضرورة مساهمة جميع القطاعات ومن بينها القطاع الخاص في تطوير التعليم وتحسين جودته.
- تشجيع القطاع الخاص على توظيف كافة إمكانياته في تمويل التعليم، مما يساعده على القيام بواجباته الاجتماعية تجاه المساهمة في تطوير التعليم.
- ضرورة الاستفادة من مستجدات العصر ومستحدثات تكنولوجيا المعلومات ومساهمة المؤسسات الإعلامية في توعية أفراد المجتمع بأهمية المشاركة المجتمعية في تطوير التعليم.

المبحث الثالث: معوقات المشاركة المجتمعية وطرق التغلب عليها:

هناك معوقات تحول دون قيام المشاركة المجتمعية بدورها في دعم العملية التعليمية ومن أهمها (أيوب، ٢٠١٣، ١٥٠)

- اقتصار مسئوليات التخطيط والتنفيذ على الحكومة مما يحرم الشعب من المشاركة فيها
- ظهور بعض المفاهيم والتي تقلل من الدافعية نحو المشاركة المجتمعية كالفردية والانتكال على الدولة
- ضعف ثقافة الحوار لدى الأفراد والجماعات في مناخ ديمقراطي والذي من شأنه التشجيع على حرية التفكير والتعبير
- القصور في اختيار القيادات وأعضاء مجالس إدارة مؤسسات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية والجمعيات التعاونية وبقائهم في أماكنهم لفترات طويلة مما يؤدي إلى احتمالات تداخل الكثير من المصالح الخاصة في عملهم
- غياب الخبرة اللازمة للمشاركة في دعم العملية التعليمية مما يعوق التفاعل في المشاركة
- قلة اهتمام التربية الأسرية والمجتمعية والمناهج الدراسية والعملية التعليمية التربوية داخل المدرسة بتنمية حب التعاون والمشاركة في خدمة المجتمع مما يؤدي إلى الحد من إدارة الأفراد في المشاركة ويؤدي إلى التقليل من درجة فاعليتهم في المشاركة المجتمعية. (السالموطي، ٢٠٠٦، ١٣٩)

ويمكن تقسيم المعوقات التي تحول دون تفعيل المشاركة المجتمعية في التعليم (السيد ، ٢٠٠٧ ، ٣٣١) فتمثل في الآتي:

١. معوقات اجتماعية وثقافية تتعلق بضعف الثقافة السياسية والمدنية و سيطرة الموروث الاجتماعي والنظام الأبوي القائم على عادات وتقاليد وقيم لا تشجع المشاركة.
٢. معوقات اقتصادية : تتعلق بانتشار الفقر والعولمة وإعادة الهيكلة.
٣. معوقات ذاتية : تعود إلى نقص الوعي بأهمية المشاركة كنتيجة للتربية العائلية والمدرسية منذ الصغر وارتفاع نسبة الأمية القرائية والقانونية .
٤. معوقات سياسية : غياب التقاليد الديمقراطية وهيمنة القبلية والطائفية والعشائرية
٥. معوقات دينية : تعدد المدارس الفقهية واختلاف تفسيراتها .

مما سبق يتضح أن المشاركة المجتمعية تأتي تأكيداً على أن عملية التعليم لأبنائنا واعدادهم للمستقبل وتطوير العملية التعليمية مسئولية مشتركة تحتاج إلى وجوب المشاركة المجتمعية الفعالة من كافة المجتمع المحلي بكل مؤسساته لمواجهة عملية إصلاح التعليم وتطويره ولمواكبة الاتجاهات المعاصرة .

والمشاركة المجتمعية في التعليم آلية تساعد على الإدارة التعليمية الفعالة ، كما تساعد المشاركة المجتمعية في عملية توزيع الموارد وإدارة النظم المدرسية في تحقيق مزيداً من المرونة للعمليات التعليمية والتربوية داخل المدرسة، وعليه فإن المشاركة المجتمعية في المدارس المصرية تواجه العديد من المعوقات التي تحول دون تحقيق أهدافها . (الجمال ، ٢٠٠٤ ، ٦٧)

المبحث الرابع : تصور مقترح لمتطلبات تفعيل دور المشاركة المجتمعية بمدارس التعليم الأساسي في مصر

بناءً على الدراسات السابقة والاتجاهات المعاصرة، ونظراً لما تواجهه المشاركة المجتمعية من معوقات في تفعيلها بمدارس التعليم الأساسي في مصر ، وضعت الدراسة الحالية تصوراً مقترحاً نتحدث عنه فيما يلي:

أهداف التصور المقترح :

يهدف التصور إلى تفعيل المشاركة المجتمعية في مدارس التعليم الأساسي في مصر في ضوء الاستفادة من الاتجاهات المعاصرة في المشاركة المجتمعية وفي ضوء واقع المشاركة المجتمعية وذلك من خلال تحقيق الأهداف التالية :

- تفعيل التواصل بين المدرسة والمجتمع المحلي بما فيه من (مؤسسات حكومية – منظمات غير حكومية – جمعيات خيرية – جمعيات أهلية) وإشراكهم في أنشطة المدرسة وبرامجها .
- تفعيل مشاركة أولياء الأمور في أنشطة المدرسة وبرامجها .
- وضع الآليات والإجراءات اللازمة التي من شأنها التغلب على معوقات المشاركة المجتمعية .

- تبني مفهوم المشاركة المجتمعية ودفع خبراء العملية التربوية في هذه الدراسة إلى إعادة النظر في النظام التعليمي من حيث فلسفته وبنيته ومحتواه .

المبادئ التي يستند إليها التصور المقترح :

- يستند التصور المقترح للدراسة الحالية إلى مجموعة من المبادئ التي يمكن إيجازها فيما يلي :
- أهمية المشاركة المجتمعية في تحقيق أهداف المؤسسات التربوية ؛ ولا سيما المدارس التي تضم المرحلة الأساسية في التعليم ؛ وما تتطلبه من تخطيط دقيق وواع للمشاركة المجتمعية .
- أن المدرسة لم تعد تستطيع العمل وحدها من أجل تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها ، وأنها بحاجة إلى جهود أوليا الأمور ومؤسسات المجتمع بمختلف خدماتها لموازرتها في نجاح العملية التعليمية .
- أن المشاركة المجتمعية تؤدي إلى تحقيق العديد من الاهداف منها تحسين أداء الطلاب وتيسير التكامل الاجتماعي ، وزيادة دعم المجتمع للعملية التربوية .
- التربية هي مدخلنا إلى تنمية شاملة والدرع الواقي ضد الغزو الاقتصادي والثقافي والسياسي والاجتماعي ، فالتعليم يساعد الأفراد في الحصول على المعلومات ، وحسن استخدامها في التفكير والتعبير والاتصال والإنتاج وبناء العلاقات .
- من منطلق التحديات التي تفرضها العولمة في شتى مجالات الحياة ، فإن الأخذ بالتعليم والتدريب الجاد والاستعداد لاستيعاب الجديد وتطويره ، والتركيز على ذلك يعد ضرورة من ضرورات هذا العصر .

الأسس التي يقوم عليها التصور المقترح :

يقوم التصور المقترح على مجموعة من الاستخلاصات والنتائج التي تم التوصل إليها من خلال دراسة الأدبيات والأبحاث السابقة، والذي تناول :

١. الإطار النظري للبحث الحالي والذي تناول المشاركة المجتمعية من حيث مفهومها وأهميتها وأهدافها ومجالاتها ومعوقاتا والتحديات التي تواجهها .
٢. الدراسات السابقة في مجال المشاركة المجتمعية وما انتهت إليه من نتائج .

آليات تنفيذ التصور المقترح :

وحتى يسهل تحقيق هذا التصور المقترح والتغلب على معوقات المشاركة المجتمعية وضع الباحث عدداً من الخطوات الإجرائية التي يمكن إتباعها :

أولاً : مهام إجرائية تتعلق بالإدارات التعليمية في مدارس التعليم الأساسي في مصر :

- إعادة النظر في التشريعات والقوانين والأنظمة التي تفرضها الإدارات العليا في مصر، من حيث ضيق مساحة التعاون مع مؤسسات المجتمع المحلي، فيجب أن تعمل كونها وكالة أجنبية تطبق ما هو متبع في الولايات المتحدة الأمريكية في مجال المشاركة المجتمعية.
- عمل خطة منهجية واضحة المعالم حول مفهوم المشاركة المجتمعية تتضح فيها المعايير اللازمة لمثل هذه الدراسة وأهميتها التي تنعكس على الطالب والأسرة والمدرسة والمجتمع، وكيفية تطبيقها.
- عقد دورات وبرامج تدريبية للكوادر التربوية لتقبل فكرة المشاركة بين المدرسة ومؤسسات وأفراد المجتمع المحلي في إدارة العملية التعليمية، وكذلك التدريب التربوي لمديري المدارس لتوعيتهم بأسس وخطوات المشاركة وآلياتها وطرق صياغة الاتفاقات مع مؤسسات المجتمع وتوضيح المسؤوليات على إدارات المدارس خلال فترة المشاركة.
- إعداد دليل واضح لمديري المدارس عن مؤسسات المجتمع المحلي الفاعلة، بحيث يحتوى على قاعدة بيانات كاملة عن كل مؤسسة، وإعداد دليل حول احتياجات المدارس وتوفيره للمؤسسات المجتمعية للتخطيط.
- عقد ندوات ومؤتمرات بشكل دوري ومستمر، مع كافة ممثلي المؤسسات المجتمعية لتبادل وجهات النظر، بما يحقق التوافق في الرؤية والتوجه بين المدرسة والمجتمع.
- منح الإدارة المدرسية المزيد من الصلاحيات والسلطات في ضوء المسؤولية المناطة بها، للتعامل بحرية أوسع مع المجتمع المحلي وأفراده تعزيزاً لمبدأ اللامركزية.
- تزويد المدرسة بالوسائل التكنولوجية الحديثة من أجل زيادة الاستفادة التي يحصل عليها الطلاب من تعليمهم داخل المدرسة.
- الارتقاء بمستوى المعلم بما يتناسب مع مفهوم المشاركة المجتمعية، من خلال عقد دورات تدريبية كدورات تكنولوجية للطرق الحديثة في التواصل مع أولياء الأمور، والتعامل مع الحاسوب، ودورات تربوية ونفسية في كيفية التعامل مع الطلاب وأسرها.
- دمج بعض المفاهيم الحديثة مثل العولمة والهوية والقومية والخصخصة في المناهج الدراسية. وربط المقررات الدراسية بقضايا المجتمع ومشكلاته والإسهام في إيجاد حلول لها أي الاهتمام بالجانب التطبيقي والميداني في بعض المقررات.
- تخطيط المناهج على أن تعزز علاقة التلميذ ببيئته من خلال ربطها ببعض الأنشطة المهمة في مجتمعة المحلي كالمشاركة في المناسبات الوطنية، وكذلك في أسبوع الصحة أو النظافة أو الشجرة.
- تقييم دور المدارس في الالتزام باحتياجات المجتمع المحلي وتدعيم النماذج الإدارية الناجحة للمدارس.

- إعطاء مزيد من الاستقلالية المالية للمدارس في ضوء لا مركزية واعية ورشيقة ومسئولة.
- **ثانياً : مهام إجرائية تعلق بالإدارات المدرسية لمدارس التعليم الأساسي في مصر :**
- توفير جو من الارتياح عند التعامل مع الوفود القادمة من مؤسسات المجتمع المحلي .
- زيادة وعي المعلمين والعاملين بالمدرسة وكذلك أفراد المجتمع المحلي بمجالات المشاركة بين المدرسة مما يسهم في تفعيل الأداء المرسي والمشاركة بين الطرفين .
- تقوم المدرسة بعقد برامج تدريبية تقوم فيها بتدريب المعلمين على كيفية التعامل مع أولياء الأمور غير المهتمين وكيفية الوصول إليهم وجذبهم للمشاركة في فعاليات المدرسة.
- اشراك المجتمع المحلي في قيادة المدرسة من الناحية النظرية والعملية وجعل أفراد منهم قادرين على المشاركة في إعداد الخطة السنوية والمشاركة في تنفيذها .
- الترحيب بأفكار ومقترحات الآباء ووضعها ضمن أولويات عمل المدرسة .
- التركيز على تنفيذ الأنشطة التي تهتم بحاجات المجتمع المحلي مع ضرورة تكريم أفراد المجتمع المحلي وخاصة أولياء أمور الطلبة وممثلي مؤسسات ومنظمات المجتمع المحلي الذين يتعاونون ويقدمون الدعم المادي والمعنوي للبرامج والأنشطة المدرسية .
- تحديد احتياجات المدارس للمشاركة المجتمعية بناءً على خطة إستراتيجية واضحة ولدي المؤسسات المجتمعية ، تمتاز بتكامل عمل هذه المؤسسات مع بعضها البعض وعدم تكرار نفسها وإنما تكامل فيما بينها لخدمة طلبة المدارس .
- وضع الآلية المناسبة لدعم العلاقة بين إدارة المدرسة والمجتمع المحلي من خلال مجلس الآباء أو المجالس الاستشارية بين إدارة المدرسة ، وممثلي المجتمع المحلي من كافة مؤسساته وتقديم ندوات للمجتمع المحلي ومناقشة بعض مشكلات المدرسة ، وتوطيد العلاقة بين المدرسة والمجتمع المحيط بها.

آليات متابعة وتقييم التصور المقترح :

لكي ينجح التصور المقترح السابق في تحقيق أهدافه المختلفة ينبغي أن يكون هناك عدد من الآليات التي تضمن متابعته وتقييمه بشكل مستمر منها ما يلي :

التقييم المستمر :

تقوم المدرسة بشكل دوري بتقييم الخطط التي أعدتها مسبقاً والجهود المبذولة لتفعيل المشاركة المجتمعية من جانب المدرسة والعاملين فيها ، تقييم أداء المدرسة في هذا الصدد إجراء أي تعديل يتطلبه التنفيذ العلمي لتلك الخطط .

التقرير السنوي :

تقوم المدرسة بإعداد تقرير حول الفعاليات المختلفة المشاركة المجتمعية على مدار العام وما قامت به المدرسة لتفعيل تلك المشاركة ، كما يضم هذا التقرير تقييماً للجهود المبذولة في هذا الصدد ، وعرضاً للمعوقات التي واجهت المشاركة المجتمعية ومقترحات لتلافي ذلك في السنوات المقبلة .

قائمة المراجع

- أبو الفضل جمال الدين محمد (أبن منظور): **معجم لسان العرب** ، دار صادر – بيروت ، د ت .
- احمد إبراهيم احمد ، **تطبيق الجودة والاعتماد في المدارس** ، القاهرة ، دار الفكر العربي ، ٢٠٠٧ .
- أحمد الخطيب: **الإدارة الجامعية دراسات حديثة**، الأردن، عالم الكتب الحديث، ٢٠٠٦ .
- احمد الرفاعي بهجت العزيمي: **دراسات في تمويل التعليم والتنمية البشرية** ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة، ٢٠٠٦ .
- أحمد عبد المعبود أبوزيد شطا : **المشاركة المجتمعية كمدخل لتطوير أداء المدارس الثانوية في ضوء المعايير القومية للتعليم**، دراسة ميدانية بمحافظة دمياط ، المجلة العربية لدراسات وبحوث العلوم التربوية والإنسانية – مصر ، يناير ٢٠١٦ .
- إقبال الأمير السمالوطي: **التخطيط بالمشاركة في مصر**، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية، القاهرة ، د ن ٢٠٠٦ ،
- إميل فهمى شنودة: **"فعالية المشاركة الشعبية في التنمية المحلية التربوية في جمهورية مصر العربية – دراسة مستقبلية"** . دراسة مقدمة إلى المؤتمر العلمي السنوى التاسع للتربية وتنمية ثقافة المشاركة وسلوكياتها فى الوطن العربي، كلية التربية – جامعة حلوان، ٢ – ٣ مايو، ٢٠١١ م .
- إيمان القفاص: **المشاركة المجتمعية في تطوير التعليم** ، ورقة عمل مؤتمر التعليم ضمير الوطن ، جمعية المرأة والمجتمع ، القاهرة ، ديسمبر ٢٠٠٣ .
- بدرناز محمد علي البطراوي : **تطوير المشاركة في صنع القرارات التعليمية بالتعليم الابتدائي في ضوء التوجهات الإدارية المستقبلية للتعليم فى مصر**، رسالة ماجستير ، كلية التربية – جامعة عين شمس ، ٢٠١٣ م .
- تيسير الدويك وآخرون ، **أسس الإدارة التربوية والمدرسية والإشراف التربوي** ، ط ٣ ، عمان، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، ٢٠٠٩
- خالد محمد الزواوي: **"الجودة الشاملة في التعليم وأسواق العمل في الوطن العربي"**، القاهرة، مجموعة النيل العربية، ٢٠٠٣
- رانيا عبدالمعز الجمال: **تصور مقترح لتفعيل المشاركة بين الأسرة ورياض الأطفال في ضوء الخبرات الأجنبية** ، مجلة مستقبل التربية العربية ، المجلد الأول ، العدد ٣٥ ، يناير ٢٠٠٤ م

رسمي عبد الدلك رستم، تفعيل دور الشراكة المجتمعية في العملية التعليمية وسلطات المحافظات في إدارة التعليم، القاهرة: المركز القومي للبحوث للتربية، ٢٠٠٣ م

سيد احمد عثمان: المسؤولية الاجتماعية والشخصية المسلمة، دراسة نفسية تربوية، ط٣ مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ٢٠٠٧

السيد خاطر ، مختار الصحاح ، ط ٧ ، المطبعة الأميرية – القاهرة ، ١٩٥٣

شبرويت محمود محمد أبو عوض : واقع المشاركة المجتمعية بالتعليم الجامعي، مجلة كلية التربية – جامعة بورسعيد، العدد الرابع عشر – يونيو ٢٠١٣

عائشة عبيدان: الشراكة الأبوية في التعليم جهود جديدة- مجلة التربية، العدد ١٤٩، الدوحة - قطر، ٢٠٠٤

عبد الرحمن رضوان ؛ وأبوهلال ناجي : المشاركة المجتمعية في التعليم في ضوء فكرة مجالس الأمناء والآباء والمعلمين "دراسة ميدانية". المؤتمر العلمي الرابع- الدولي الأول ، جودة كليات التربية والإصلاح المدرسي من ٤- ٥ أبريل ٢٠٠٧ م

عبدالحليم رضا عبدالعال وآخرون: تنظيم المجتمع ، نماذج ومهارات ، القاهرة ، دار الحكيم للطباعة والنشر ، ط ٢ ، ٢٠١٢ م

عبدالهادي الجوهري: دراسات في العلوم السياسية وعلم الاجتماع السياسي ، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية ، ٢٠١١ م

علي السلمي: "إدارة التميز نماذج وتقنيات الإدارة في عصر المعرفة"، القاهرة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠١٢

فاروق شوقي البوهي: "الإدارة التعليمية والمدرسية"، قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠١ م

محمد الأصمعي محروص سليم، الإصلاح التربوي والمشاركة المجتمعية المعاصرة: من المفاهيم إلى التطبيق، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، ٢٠٠٥ م

محمد بن عبد الله البكر: "أسس ومعايير نظام الجودة الشاملة في المؤسسات التربوية والتعليمية"، المجلة التربوية، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، العدد ٦٠ ، المجلد الخامس عشر، الكويت، صيف ٢٠٠١

محمد عطوة مجاهد: المدرسة والمجتمع في ضوء مفاهيم الجودة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠٠٨

مصطفى عبد السميع محمد: اللامركزية في التعليم متطلبات الإعداد المؤسسي ، المنصورة : المكتبة العصرية ، ٢٠٠٩ م

مصطفى كامل السيد: التنمية بالمشاركة : نموذج المشروع القومي لتنمية جنوب الوادي ، القاهرة ، مركز بحوث ودراسات الدول النامية ، ٢٠٠٧م

هايدي مصطفى سيد محمد: دور المشاركة المجتمعية في دعم التعليم الثانوي في ضوء المتغيرات المجتمعية المعاصرة ، رسالة ماجستير ، كلية التربية – جامعة أسيوط ، ٢٠١٨م

وائل عبد الرحمن التل : مقدمة في أصول التربية ، عمان، دار يافا العلمية للنشر والتوزيع ٢٠٠٨ م

يسرى دعبس: المشاركة المجتمعية والتنمية المتواصلة، دار حصاد الفكر – مصر، ٢٠١١ م

Ahiabor, F. (2017). **Assessing community participation in improving basic education delivery in the Gomoa East District, Central Region Ghana** (Doctoral dissertation, University of Cape Coast).

Austin, E. K., & Green, K. N. (2019). **The Central Role of Community Participation in Traffic Safety Culture. In Traffic Safety Culture: Definition, Foundation, and Application** (pp. 129-143). Emerald Publishing Limited.

Candoli, C. L., Site – Based Management in Education – How to make it work in your school , Lancaster , P.A: Technomic Publishing,Co.2005

Requirements for activating societal participation in light of contemporary trends

Ahmed Mahmoud Abdel Hamid Mohamed

Abstract :

The study aims to identify the requirements for activating societal participation in basic education schools in Egypt, and the study used the descriptive approach, and the study reached several results, the most important of which are: a lack of implementation or activation of the role of community participation in basic education schools in Egypt; The educational process and the goals of community participation, as a large part of this deficiency counts on the spread of the traditional education culture and the lack of feasibility and effectiveness of community participation in basic education schools in Egypt . In conclusion, the study recommended the application of a proposed concept that would activate the role of community in basic education schools in Egypt.

Keywords: Requirements, community participation, contemporary trends